# المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الاجتماعي المصري و نظام العولمة

إعداد

دكتورة/ نجلاء محمد إبراهيم بكر

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد و الإدارة-جامعة الملك سعود

المملكة العربية السعودية

# المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الاجتماعي المصري و نظام العولمة

## مقدمة:

المشروعات الصغيرة ليست بحديثة العهد ،فهي معروفة منذ القدم بصور مختلفة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية و موجودة بأشكال قانونية مختلفة كالمشروع الفردي أو مشروعات التضامن أو التوصية.

وتلعب هذه المشروعات دورا هاما و خاصة في اقتصاديات الدول النامية ، فهي تستخدم كوسيلة لحل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه هذه الدول ، فهي تساهم في حل مشكلة البطالة ،وتستخدم لعلاج المشاكل المترتبة علي تطبيق الخصخصة في كثير من المشروعات الحكومية كما إنها تساهم في حل مشاكل النساء اللاتى لم يتلقين قدر كاف من التعليم يؤهلهن لإيجاد فرص عمل مناسبة . فالمشروعات الصغيرة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المشروعات الصناعية وتسهم بقدر يعتد به في العمالة و الانتاج.

## أهمية البحث:

يركز البحث علي المشروعات الصغيرة التي يشرف عليها الصندوق الاجتماعي المصري من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ، نظرا لما أصبح له من أهمية في الاقتصاد المصري و اضطلاعه بدور كبير و تعول عليه الدولة آمال كبيرة في امتصاص نسبة من البطالة المرتفعة وعلاج كثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية . ولاشك ان العولمة وما يصاحبها من تكتلات اقتصادية وإنشاء كيانات إنتاجية ضخمة تكون قادرة علي الإنتاج بتكلفة منخفضة سوف يكون لها تأثير علي هذه المشروعات . لذا كان الاهتمام بدراسة العولمة الاقتصادية وتأثيرها علي المشروعات الصغيرة في إطار الصندوق الاجتماعي.

## خطة الدراسة:

يتناول البحث موضوعين أساسين . هما موضوع العولمة و مظاهرها المختلفة ثم الموضوع الثاني ويمثل الجانب التطبيقي وهو المشاريع الصغيرة في إطار الصندوق الاجتماعي . ويظهر البحث علي النحو التالي:

اولا: مفهوم العولمة و التكتلات الاقتصادية:

١-مفهوم العولمة.

٢- مبادئ العولمة و الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية الإنتاجية و الإقليمية.

ثانيا: الجانب التطبيقي –المشروعات الصغيرة المنشأة في ظل الصندوق الاجتماعي:

١-المشروعات الصغيرة وأهميتها للدول النامية.

٢-نشأة الصندوق الاجتماعي في مصر و الهدف من إنشائه.

٣-دور الصندوق الاجتماعي في إنشاء و تنمية المشروعات الصغيرة ومواجهة العقبات التي تواجهها.

٤-نحو تفعيل اكثر لدور الصندوق الاجتماعي بالنسبة للمشروعات الصغيرة في ظل المتغيرات الحالية وظروف العولمة.

٥-مستقبل المشاريع الصغيرة في ظل العولمة.

اولا: العولمة و التكتلات الاقتصادية و الإقليمية:

١- مفهوم العولمة "globalization"

لقد كتب الكثير عن العولمة حيث يصعب ان تخلو الدوريات المتخصصة و المجلات وحتى الصحف اليومية من موضوعات ترتبط بشكل أو بآخر بالعولمة . وقد بدأ مصطلح العولمة في الانتشار منذ أوائل التسعينات في كتابات اقتصادية وسياسية بعيدة عن الإنتاج الفكري و العلمي و الأكاديمي في البداية وذلك قبل أن يسجل المصطلح دلالات استراتيجية و ثقافية وفكرية. وأول من أطلق مصطلح العولمة معرفيا هو عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماك لوهان" في نهاية عقد الستينات حيث تناول فكرة القرية الكونية ثم تولى الفكرة من بعده "زبغنيوبرجيسكي " الذي أصبح مستشار للرئيس كارتر ١٩٧٧-١٩٨٠م.

وقد انتشر المصطلح بعد تفكك النظام الاشتراكي وكتلته في الاتحاد السوفيتي و أوربا الشرقية فانتشرت الفكرة التي دعمها الباحث الامريكي "فرنسيس فوكو يوما" عن الاقتصاد الحاسم للنظام الرأسمالي في كتابه المشهور (نهاية التاريخ والإنسان يوما)عام ١٩٩٢م ومفهومه أن يتحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد وتتسع مع سيادة نظام اجتماعي موحد ، وان كان الكثير من علماء الاقتصاد السياسي والنقدي يقرون بان العولمة ليست بظاهرة حديثة بل بدأت منذ القرن السابع عشر مع بدء الاستعمار الغربي لآسيا و أفريقيا و الأمريكيتين .

وهناك تعريفات كثيرة للعولمة (لسنا بصددها الآن) ولكن يمكن الاتفاق علي ان العولمة هي الاتجاه السريع نحو تحرير كثير من المجالات العالمية سواء التجارية أو المالية آو التكنولوجية ، وهي تستمد مفاهيمها من الإطار النظري للتجارة الدولية التي وضع أساسها عام ١٩٤٧م [١] . وبذلك فان العولمة هي عبارة عن تكتل عالمي في الإنتاج و التسويق والاستهلاك و كافة المجالات بما يعمل علي زيادة تداخل الاقتصاديات القوية حول العالم و زيادة المنافسة العالية بين الدول الصناعية نفسها وبين الدول الصناعية من جانب والدول الآخذة في التصنيع (و التي تقع في جنوب شرق آسيا)من جانب آخر وما يصاحبة من نمو التجارة وتدفق رأس المال وزيادة التعاون التكنولوجي بين المؤسسات العالمية . ولقد ساهم ذلك في نقل الثقافات بين انحاء الدول و تشابه تفضيلات المستهلكين حول العالم . فمثلا مشروب الكوكاكولا يستحوذ على ٤٤% من استهلاك السوق الأمريكي و٣٣% من السوق العالمي للمشروبات الغازية ، وكذا منتجات ماكدونالدز يمكن شراؤها من جميع مدن العالم . فالذوق و المذاقات أصبحت عالمية[٢ص]ولا يقتصر الأمر علي السلع الغذائية فقط بل السلع الاستهلاكية بصفة عامة كالملابس و السيارات وغيرها، فشركة تويوتا علي سبيل المثال توزع ما يقارب ٤ملايين سيارة ركوب الي جميع أنحاء العالم [٣ ص ١٢] ، وغيرها من السلع و المنتجات(و نقتصر هنا علي العولمة الاقتصادية ).

و هناك عوامل كثيرة و متعددة ساهمت في تحريك العولمة و أتساع نطاقها منها حرية الاستثمار في أي مكان واقترانها بحرية انتقال رأس المال دون عوائق علي المستوي العالمي** . وكذلك حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة وما صاحب ذلك من نمو التجارة .

كما ساهمت التطورات الهائلة في المعلومات بما عرف بثورة المعلومات فأصبحت المعلومات عالمية يمكن تداولها بدون قيود وذلك نتيجة للتطور الهائل في تقنيات وصناعة الكمبيوتر جنبا إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية و تطور الاتصالات وارتفاع مستوي تقنياتها .

٢

و من العوامل الأخرى الهامة التي ساعدت في انتشار العولمة اقتصاديا و معلوماتيا تطور و تضخم الشركات عابرة القوميات ، فهذه الشركات أصبحت فوق القوميات Supernational فهي تهدف إلى أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير وفق قوانين طبيعية يضم كافة اقتصاديات بلدان العالم بلا سياسات قومية ليحقق المصلحة للمجتمع الدولي ككل.

إذن فالعولمة تعني عالم بلا حدود فلا يمكن لقوي سياسية أو قومية أو دولية أن تؤثر في حركته أو العلاقات القائمة بين حدوده [٤ص٥٥]

٢- مبادئ العولمة و الاتجاه الى التكتلات:

من العوامل التي نشأت و ساهمت في إرساء قواعد العولمة وتعد أيضا من المظاهر الاقتصادية المصاحبة لها هي حركة الاندماج و التكتل الاقتصادية بدرجه غير مسبوقة . وهذه الحركة تتجه في اتجاهين : أولهما الاندماج والتكتلات الإقليمية ، و ثانيهما الاندماج و التكتلات الاقتصادية و أشاء الكيانات الإنتاجية الضخمة .

فبالنسبة للتكتلات الإقليمية ، نجد أن هذه الفكرة ليست بجديدة بل ناقشها علماء الاقتصاد الدوليون من قبل من حيث مدي توافقها مع مبادئ حرية التجارة وخلصوا إلى أن التجمعات التي تدعم التجارة ولا تضر بها تعد مقبولة [٥ ص١٠] .

ولكن من الناحية العملية فقد ظهر الكثير من التكتلات الإقليمية مع بداية التسعينات لأي مع رسوخ وانتشار مصطلح العولمة ، ومن هذه التكتلات ، تكتل دول (النافتا) و يضم اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة و التي تربط بين أمريكا وكندا و المكسيك والذي تم مناقشته عام ١٩٩٤ ،وكذا اتفاقية Mercosur في أمريكا الجنوبية و مجموعة (آبيك) وهي جماعة التعاون الاقتصادي لدول آسيا الباسفيكية و (كاكم) و تمثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطي و(سيو) المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا و كذلك (الآسيان) يشكل رابطة جنوب شرق آسيا ..(مجلس التعاون للدول الخليج) ويضم دول الخليج العربية إلي جانب تكتل CARICOM و التي تشمل الاتحاد الكاريبي و السوق المشتركة لدول الكاريبي و تكتل LOARC ويمثل رابطة الدول المطلة علي المحيط الهندي و يضم ١٩ دولة منها دول عربية كسلطنة عمان و الإمارات و البحرين.

كما يسعي قادة أمريكا خلال اجتماعاتهم في العاصمة التشيلية في إبريل عام ٢٠٠٠م الي إقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠٠٥م لتحقيق تكامل بين ٣٤ دولة يبلغ عدد سكانها نحو ٨٠٠ مليون نسمة ويصل الحجم الكلي لاقتصادياتها ١٠ تريليون دولار [٦] و هذه التكتلات تمكن دولها من التعامل مع العالم الخارجي ككيان واحد فتحصل علي أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الخارجية. ولقد أصبحت العولمة (التكتلات الإقليمية) آلية هامة للعولمة وأصبح يوجد الآن نحو ٣٠٠ تكتل اقتصادي في العالم [٧] و تهدف هذه التكتلات إلى زيادة الفوائد الاقتصادية الناتجة عن كبر حجم السوق و زيادة مقدرة الدول الصغيرة للدخول في الأسواق العالمية و زيادة القدرة التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وحماية الصناعات الناشئة.

أما من حيث التكتلات الاقتصادية و الكيانات الإنتاجية الضخمة فإنها تعد من أهم المظاهر التي سادت مع العولمة و قامت بدور كبير في انتشار العولمة . ولقد قامت حركة اندماج و تكتلات اقتصادية لم يسبق لها مثيل من اجل اكتساب اقتصاديات حجم و نطاق السوق و تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يمكن إنتاجها بحجم كبير حتى تكاد تصل تكلفة الوحدة الإنتاجية من التكاليف الثابتة صفرا علي الرغم من استخدامهم

الأساليب الإنتاجية الحديثة المستخدمة في الإنتاج الكبير وضخامة تكاليفها فضلا عن التكاليف الكبيرة والإنفاق الضخم علي البحوث و الدراسات و التطوير ، إلا أن الإنتاج الكبير من خلال هذه الكيانات الضخمة لم يشكل عبء علي الوحدات الإنتاجية [٨] .

وفي ظل هذه التكتلات الإنتاجية الكبيرة يتجه الإنتاج إلى الاعتماد علي القوي العاملة و الموارد البشرية الأكثر كفاءة والمواهب الابتكارية للاستفادة منهم . كما تعتمد علي العمالة العادية منخفضة التكاليف و كذا الموارد الاقتصادية الأخرى وفق توافرها في المناطق المختلفة ن ويدير هذه الشركات الضخمة مسئولون متخصصون من كثير من دول العالم ، كما تحصل علي مكونات صناعاتها من المصدر الرخيص في العالم مثل صناعة السيارات و الطائرات و الكمبيوترات و أجهزة الاتصالات التي تعتمد في صناعاتها علي مكونات إنتاجية رخيصة من مصادر مختلفة. كما يصاحب هذه التكتلات نظم جديدة متطورة في التسويق تعتمد علي التسويق الإلكتروني في ظل ابتكار أنواع جديدة من النقود تتميز بالوفرة والإتاحة الفورية و السرعة الفائقة في التحويل وقابليتها للانتشار دوليا وذلك تمهيدا لإنشاء سوق عالمية واحدة متعددة الجوانب قائمة علي إزالة الحواجز سواء القومية أو اللغة و الجنس و الدين وذلك من خلال عولمة الإنتاج و الاستهلاك و توافق رغبات المستهلكين في أنحاء العالم بغض النظر عن عاداتهم و تقاليدهم و عقائدهم . فالمستهلك الياباني اصبح يستهلك الآن الوجبات السريعة الأمريكية [٩] كما أصبح المستهلكين في نيويورك إلى فرانكفورت إلى طوكيو إلى جميع أنحاء العالم يستهلكون نفس المنتجات وتتولي هذه الشركات نحو ثلثي التجارة العالمية ، ويبلغ حجم تجاراتها اليومية ١،٥ تريليون دولار [١٠ ص ٢] فعلي سبيل المثال نجد أن شركة Gillette الأمريكية توزع إنتاجها في ٢٢ دولة وتحصل علي مدخلاتها الإنتاجية و مكونات إنتاجها من ٢٦ موقع من مواقع الصناعة في العالم ، وبلغ عدد عالميها ٢٠١٠٠٠ من دول مختلفة من العالم بجانب العمالة الأمريكية . وشركة تويوتا تنتج ما يقارب من ٤ ملايين سيارة ركوب توزع علي دول عديدة و تحصل علي أجهزة التشغيل من تايلاند و المحولات من الفلبين و عجلة القيادة من ماليزيا و المحركات من إندونيسيا و الإدارة من سنغافورة التي تدير المصانع الأربعة التابعة لتويوتا ، فمع عولمة الإنتاج أصبح من الصعب تحديد جنسية المنتجات [١١ص٤] .

ويتولي تمويل هذه الشركات الضخمة مؤسسات مصرفية أكثر عملاقة تمثل كيانات أكبر من الدولة ، وساهم في ذلك انفتاح سوق رأس المال عالميا و زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية و اندماج بين كبريات المؤسسات المالية من أجل تحقيق كيانات مالية عملاقة قادرة علي تمويل المؤسسات الإنتاجية متعددة الجنسيات و القوميات وتسعي لتقليل المخاطر ..،، ويمكن القول أن التحولات الجوهرية في البيئة الاقتصادية العالمية كانت من العوامل الهامة من وراء التكامل العالمي.

ثانياً الجانب التطبيقي: الصندوق الاجتماعي في مصر و دوره الاقتصادي:

١- المقصود بالمشروعات الصغيرة:

يمكن تعريف المشروعات الصغيرة بأنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج علي نطاق صغير تستخدم رؤوس أموال صغيرة و توظف عددا محدودا من الأيدي العاملة ، وهذا التعريف من الاتساع بحيث يدخل في نطاقه كل أنواع المشروعات الصغيرة مثل المصانع الصغيرة و الحرف و الصناعات المنزلية (الأسر المنتجة) سواء أكان العمل يدويا أو آليا و سواء كان العمل داخل مصنع أم خارجه أو يستخدم أساليب حديثة أم لا. [١١ ص ٤] .

ويختلف تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخري حسب تعريف كل دولة للمعايير التي تحكم هذه المنشآت ، *ويمكن تحديد اهم المعايير التي يتم علي أساسها تحديد و تعريف المنشآت الصغيرة علي النحو التالي:*

معيار رأس المال:

يختلف تحديد حجم المنشأة وفقا لرأس المال من دولة لأخري، ففي الهند مثلا تتحدد المنشأة الصغيرة بتلك التي لايتعدي رأسمالها المستثمر عن ٢٨٠ ألف دولار . بينما في أمريكا لايتعدي رأسمالها المستثمر عن ٢٨٥ ألف دولار[١٢ ] بينما في مصر تعتبر المنشأة صغيرة إذا لم يتعدي رأسمالها ١٢٥ ألف دولار ، ويقوم الصندوق الاجتماعي المصري بتقديم قروض للمشروعات الصغيرة في حدود من ١٥٠ إلى ٢٠٠ألف جنيها مصريا (٤،١% من إجمالي القروض) بينما أكثرية القروض تتراوح في حدود ٥٠ ألف جنيها (٧١،٤%من إجمالي القروض) . كما يمنح الصندوق قروض صغيرة لبعض المشروعات المتناهية الصغر (الإقراض الشعبي) يبلغ متوسط القرض ١٩،٠٧٤ألف جنيه و الهدف من هذه القروض هو الأخذ بيد الفقراء للخروج من دائرة الفقر المفزعة[١٣] .

معيار التقنية:

و تعرف المشروعات الصغيرة وفقا لهذا المعيار بأنها المنشآت التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ذات كثافة عمالية عالية. و معني ذلك أن المنشآت تتحدد حسب درجة الميكنة و مدي اعتمادها علي الآلات والأجهزة .

المعيار القانوني:

غالبا ما تكون المنشآت الصغيرة منشآت فردية أو عائلية أو شركات تضامن.

معيار التنظيم:

و تتحدد المشروعات الصغيرة وفقا لهذا المعيار بانها المشروعات التي تتسم بالجمع بين الادارة و الملكية وتركز نشاطها في سلعة أو خدمة محددة.

معيار العمالة المستخدمة:

و يعتبر من أكثر المعايير شيوعا . وتختلف الدول في تحديدها للمشروعات الصغيرة وفقا لهذا المعيار ، ففي الولايات المتحدة تتحدد المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي لاتزيد كثافة العمال بها عن ٥٠٠ عامل ، بينما في

السعودية تتحدد بتلك التي لا يتجاوز عدد عمالها ١٠٠ عامل و تمثل الشركات الصغيرة في المملكة نحو ٩٠% من حجم القطاع الخاص.

و علي ذلك يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة هي تلك التي يقل فيها راس المال حسب ما تحدده الدولة وتتميز ببساطة أجهزتها و معداتها تجمع بين الملكية و الإدارة و عدد العمالة يتحدد بقدر بسيط قد لا يتجاوز ١٠٠ عامل و تركز نشاطها في سلعة أو خدمة محددة.

أهمية المنشآت الصغيرة:

تقوم المنشآت الصغيرة بدور بارز في عملية التنمية ، فهي علي سبيل المثال تساهم بنحو ٣٠% من القيمة المضافة المتحققة في تايلاند ، ٢١% في في هونج كونج ، و ٢٠ % في كوريا و ٤٤% في إيران .. وهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات الصناعية في بعض البلاد . كم أنها تسهم بقدر يعتد به في العمالة و الإنتاج وحتى في البلاد الصناعية المتقدمة . فدور الصناعات الصغيرة في لم يتناقص أهميته النسبية بل علي العكس نجد أن دور هذه الصناعات قد تزايد، ففي حالة اليابان زادت أهمية المشروعات الصغيرة و أصبحت تساهم بنحو ٥٢ % من القيمة المضافة و المبيعات بالقطاع الصناعي عام ١٩٨٩م [١٤ ص ١٥] .

كما تلعب هذه المشروعات دورا هاما في توفير فرص العمل نظرا لاعتمادها علي الكثافة العمالية ، فهي توفر فرص العمل لجميع المهارات البسيطة و العالية ، كما تعمل علي تطوير الأداء لاصحاب هذه المشروعات ليكونوا رجال أعمال في المستقبل . و تعد أيضا نواة للمشروعات الكبيرة فهي الأساس الذي يمكن أن تنطلق منه الكثير من المشروعات العملاقة فبذلك يمكنها أن تحقق التنمية المتوازية من خلال تواجدها في مناطق متعددة وخاصة الأقاليم و المدن الصغيرة بدلا من تركز التنمية في العواصم و المدن الرئيسية علي حساب المناطق والأقاليم الأخرى و هي بذلك تسهم في الحد من الهجرة إلى المناطق ألا كثر نمو.

ولا يفوتنا أن هذه المشروعات يمكن أن تستفيد من المدخرات الصغيرة و تجميعها و استثمارها و خاصة و أن هذه المشروعات تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال مما يجعلها قادرة علي النمو .

و هي تساهم أيضا في إنتاج سلع و خدمات متنوعة لجميع فئات المجتمع و خاصة تلك التي تتطلب مهارات يدوية ، كما يمكنها أن تلبي حاجات محدودي الدخل و يظهر ذلك واضحا من مشروعات الأسر المنتجة التي يتولاها الصندوق الاجتماعي المصري

و هناك نظرة مستقبلية لهذه المشروعات فهي تستطيع أن تقوم بدور تكميلي للمشروعات الكبيرة من حيث التعاقد بينها و بين المشروعات الكبيرة و إمداد الأخيرة بمكونات الإنتاج التي تحتاجها أو الخدمات الإنتاجية المختلفة.

و من المهام التي تقع علي عبء هذه النوعية متن المشروعات مساهمتها في مساعدة المرأة في القيام بدورها في الناتج المحلي من خلال عملها في منزلها أو مساهمتها الجزئية في المشروعات و خاصة النساء غير المتعلمات اللاتي لم يتلقين مستوي تعليم كاف يؤهلهن للالتحاق بفرص عمل و بالتالي يساهم في زيادة الناتج المحلي وتنويعة . كما إنها من الممكن أن تكون مصدرا للأفكار و التجارب الجديدة وحفز الملكية الخاصة والمبادرات الفردية .

و تبلغ نسبة المشروعات التي مولها الصندوق الاجتماعي للنساء نحو ٢٧،٢٥ % من إجمالي مشروعات الصندوق ، و يهدف الصندوق إلى زيادة هذه النوعية من المشروعات لتصل إلي ٣٠%من إجمالي أموال الصندوق . كما تمثل نسبة النساء المستفيدات من مشروعات الصندوق بصفة عامه نحو ٧٢،٦٥% من إجمالي المستفيدين في المشروعات الصغيرة و خاصة متناهية الصغر عام ١٩٩٩م.

و مع الأهمية الكبيرة التي تلعبها المشروعات الصغيرة في الاقتصاد إلا أن هذه المشروعات لم تلق الاهتمام الكبير في مصر و بعض الدول . ففي مصر لم تتجه الدولة بصورة جدية أي تدعيم هذه المشروعات إلا بعد ما واجهته من مشاكل اقتصادية اجتماعية سلبية مصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي و برامج الخصخصة ، كارتفاع نسبة البطالة سواء علي مستوي الخريجين الجدد أو العمالة التي يتم تسريحها عند خصخصة وحدات القطاع العام ، فبدأ التفكير الجدي في هذه المشروعات من خلال إنشاء صندوق بتولي إنشاء و تدعيم المشروعات الصغيرة و تدبير فرص العمل للعاطلين.

٢- <u>نشأة الصندوق في مصر و الهدف من إنشائه:</u>

بدأت فكرة الصندوق الاجتماعي في نهاية الثمانينات مع الاتجاه إلى خصخصة و حدات القطاع العام كأحد الجوانب الأساسية لعملية الإصلاح الهيكلي ، وكإحدى قضايا التحول الاقتصادي . وقد بدأت إجراءات تنفيذ الخصخصة في مصر بصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م (قانون قطاع الأعمال ) [١٥ ص ٤] وعلي أساسه تم تخصيص وحدات القطاع العام من خلال ١٧شركة قابضة تتبعها شركات تعمل في نفس مجال النشاط. و قد صاحب الخصخصة مشكلة البطالة التي تتمثل في العمالة الزائدة في شركات القطاع العام و التي ستتحول إلى قطاع خاص لا يسمح بمثل هذه الزيادة ، فبدأ التفكير في إيجاد حل لهذه العمالة بعد تسريحها وكان من أهم المقترحات هو إيجاد جهة تساعد هؤلاء العاملين بعد تركهم العمل في إقامة مشروعات صغيرة تحتاج إلى شراء بعض الأصول الإنتاجية أو الورش أو وحدات النقل الصغيرة وذلك من خلال توفير برامج التمويل اللازمة لهم . وكانت هذه الجهة هي الصندوق الاجتماعي للتنمية و الذي كان هدفه الرئيسي هو إعادة هيكلة العمالة و التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية بتوفير فرص عمل جديدة في ظل تقلص الفرص القديمة للعمل . وقد تم إنشاء الصندوق عام ١٩٩١م .

و مع نجاح الصندوق في خطواته الأولي بدأ تطوير الصندوق ليتولي مهام اكبر من مجرد المساعدة في حل مشكلة البطالة الناتجة عن الخصخصة فقط بل التوسع في إقامة المشروعات الصغيرة للخريجين الجدد أيضا ، فتحول الصندوق من مجرد شبكة آمان اجتماعي و مجرد صندوق للطوارئ إلى مؤسسة اجتماعية تتولى دورا اكثر اتساعا بتولي تنمية الموارد البشرية والاجتماعية و البيئة و يكون أساسا لتنمية قاعدة المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر . فأنشا الصندوق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ليتولي مسئولية المشروعات الصغيرة وتقديم كافة المساندة لها سواء الفنية أو المالية أو الاستشارية . والعمل علي مساعدة أصحابها ( وخاصة النساء ) والخريجين الجدد المتعطلين علي فرص اكبر موثوق بها تمكنهم من الحصول علي الخدمات المالية و خدمات الأعمال و تحسين أداء مشروعاتهم و إيجاد فرص للمجتمعات المحلية محدودة الدخل و الفئات الضعيفة ، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم آلية جوهرية تمكن كثير من الأفراد دخول المجال الاقتصادي

والاجتماعي، و لقد خصص جهاز تنمية المشروعات الصغيرة اكثر من ٦٠% من موارده لاقامة ١٠٢٩٤٤ مشروعا صغيرا بقيمة إجمالية تبلغ ١٩٠٠ مليون جنية حتى عام ٢٠٠٠م كما ساهم في تمويل ٤٥ ألف مشروع متناه الصغر (مشروعات الأسر المنتجة المشروعات القائمة في المنازل)بتمويل يصل إلى ٥٥مليون جنيها. ومن خلال مساهماته فقد و فر الصندوق اكثر من ٤٠٠ ألف فرصة عمل دائمة و مؤقتة في قطاع الأعمال التجارية و الزراعية و الصناعة و السياحة والتشييد [١٦].

موارد الصندوق:

اتسع نشاط عمل الصندوق ولم يعد قاصرا علي موارده الذاتية التي بدأ بها ، فتوسع في منح القروض للمشروعات الصغيرة من خلال البنوك التجارية و المؤسسات التمويلية الأخرى، ثم اتجه ليشمل المؤسسات غير الحكومية التي تمول المشروعات الصغيرة و خاصة التمويل المتناهي الصغر للعملاء منخفضي الدخل و خاصة النساء .و يرتبط السداد لهذه القروض المتناهية الصغر أسبوعيا أو يوميا.

وعادة ما يتعاقد جهاز تنمية المشروعات الصغيرة مع البنوك لمنح القروض لمدة سبع سنوات مع إعفاء لمدة سنتين ، كما يمكن للبنوك أن تساعد من الناحية الفنية من خلال دراسات الجدوى و إعداد خطة العمل و تحليل المتدفقات النقدية و الميزانية العامة و قائمة الأرباح و الخسائر.

والي جانب جهاز تنمية المشروعات الصغيرة (وهو الأساس في هذه الدراسة)فقد أنشا الصندوق الاجتماعي عددا من الوحدات الأخرى التي تساهم في تحقيق أهداف إضافية وهذه الوحدات هي:

١. *وحدة دراسات تحسين مستويات المعيشة:*

أنشئت هذه الوحدة في١٩٩٨م من اجل دعم الصندوق في تحديد فئات السكان ووضع قاعدة بيانات عن المتطلبات التي تخفف من حدة الفقر لهذه الفئات و قياس مردود مشروعات الصندوق علي المستفيدين.

٢. *وحدة البيئة و التنمية:*

تعمل علي إدراج قضايا البيئة في المشروعات لتحقيق التنمية المستدامة و فحص المردود البيئي لمشروعات الصندوق.

٣. *وحدة المرأة و التنمية:*

و تهتم بالمرأة و تنميتها وخاصة في الريف وتحديد المردود الاجتماعي لمشروعات الصندوق بالنسبة للمرأة.

٤. *إدارة التخطيط و تكنولوجيا المعلومات:*

و تتولى ضبط المعايير التي يطبقها الصندوق في اختيار المشروعات وفحصها مع لجنة مختصة

الشروط التي يضعها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة للإقراض:

- ألا يقل سن العميل عن ٢١ سنة.
- توفير المستندات المطلوبة.
- يجب أن يقيم المستفيد في نفس المنطقة الجغرافية للمشروع إذا كانت قيمة القرض أقل من ١٥٠ ألف جنيه.
- للمستفيد أن يوفر الضمانات و ذلك للقروض أقل من ١٥٠ ألف.

- معدل الفائدة يتحدد بناء علي حجم القرض و الأصول الثابتة لاجمالي الاستمارات و الأصول التي يمتلكها المستفيد شخصيا بحيث تصبح الأصول إلى القروض ١:١.
- العميل يسدد للبنك (الوسيط المالي) مباشرة و يحتفظ بملكية الآلات و الاجهزة.

٣- دور الصندوق الاجتماعي في مساعدة إنشاء المشروعات و مساعدتها في مواجهة العقبات التي تواجهها:

أولا: دوره في إنشاء المشروعات الصغيرة:

لقد مر الصندوق الاجتماعي المصري بثلاث مراحل:

*المرحلة الأولى:* منذ بدايته عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٦ وخلال هذه المرحلة كان الهدف الأساسي من تواجده هو مساعدة الدولة في حل مشكلة البطالة الناجمة عن برنامج الخصخصة و إيجاد فرص استثمارية في شكل مشروعات صغيرة لفئة العاملين الذين تركوا وحدات القطاع العام .

*المرحلة الثانية:* (١٩٩٦-٢٠٠٠م) أتجه الأداء علي ن يكون الصندوق الاجتماعي مؤسسة دائمة كمنظمة رائدة لتخفيف حدة الفقر و زيادة فرص العمالة و تشجيع تنمية المشروعات الصغيرة علي مستوي أنواع البطالة المختلفة سواء البطالة الناجمة عن الخصخصة أم البطالة للخريجين الجدد الذين لم يجدوا فرص للعمل.

و قد أقام الصندوق أكثر من ١٠٣ ألف مشروع بإجمالي ١٠٩ مليون جنيها مصريا حتى عام ٢٠٠٠م [١٧] من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة و ذلك بالتعاقد مع الجهات المالية الوسيطة لتوفير القروض لاصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التوسع في عملياتها . كما يتابع الصندوق تلك المشروعات من خلال لجنة الرواد الميدانية التابعة للجهاز و إعداد دورية يتم إرسالها للإدارة المركزية. و قد بلغ حجم القروض التي قدمها الصندوق من خلال مؤسسات التمويل من ١٩٩٢: ٢٠٠٠م ما يساوي ٢٦٨٩،١٤ مليون جنيها مصريا يغطي ١٤٠٦٩٨ قرضا بمتوسط قيمة القرض ١٩١٢٣ جنيه [١٨] . و من تتبعنا للموقف المالي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة و نوعية المشروعات التي أنشأها. (انظر جدول ١)

جدول رقم (١): المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي أنشأها الصندوق عام١٩٩٩م من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالجيه المصري

| المشروعات | العدد | % | التمويل | % | فرص العمل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تنمية المشروعات الصغيرة | ٦٤ | ٤١ | ٨٩٣٩٣٣ | %٦٨ | ١٠٠٦٨٣ | ٧٣ |
| مشروعات الزراعة و الاسماك والثروة الحيوانية | ٢٠ | ١٣ | ٥٩٠٤٦٠ | %٢١ | ٢٦٢٨٤ | ١٩ |
| المشروعات الصناعية | ٤٠ | ٨ | ١٤٤٩١١ | ٥،٤ | ٢٧٥ | - |
| مشروعات التسويق و المنافذ التسويقية المتنقلة | ٩ | ٢٦ | ٥٨٥٧٧ | ٢،٢ | ٩٧٣٢ | ٧ |
| حضانات الاعمال الصغيرة | ١٠ | ٦ | ٦٨٩٨٠ | ٢،٤ | - | - |
| مشروعات النقل الخفيف والوقود | ١٢ | | ٣٧٢٩٩ | %١ | ١٥٦٥ | ١ |
| الإجمالي | ١٥٥ | ١٠٠ | ٢٧٩٥،١٦٠ | %١٠٠ | ١٣٨٥٣٩ | ١٠٠ |

المصدر: الصندوق الاجتماعي - التقرير السنوي ١٩٩٩م.

*و من الجدول يتضح ما يلي:*

١. تأتي المشروعات التي يقيمها الصندوق بغرض تنمية المشروعات الصغيرة المقامة بالفعل في مقدمة جهود الجهاز حيث بلغ أجمالها نحو ٦٦ مشروعا يمثل ٥٢ % من إجمالي المشروعات ،وتوفر نحو ٩٨ ألف فرصة عمل و ذلك عام ١٩٩٩م (٧٥% من أجمالي فرص العمل التي وفرها الصندوق في هذا العام)

٢. أما مشروعات الزراعة و الأسماك و الثروة الحيوانية، فقد احتلت المرتبة الثانية لاجمالي المشروعات ، فقد بلغ أجمالي هذه المشروعات عام ١٩٩٩م ٢٠ مشروعا ( ٣٢%) و قد ساهمت هذه المشروعات في توفير ٢٨ ألف فرصة عمل سواء دائم أم مؤقت .

٣. تلي مشروعات النقل الخفيف و تمويل السيارات بالوقود المزدوج المشروعات الزراعية في الترتيب، فقد أسهم جهاز تنمية المشروعات الصغيرة في إنشاء ١٢ مشروعامسهما في توفير ١٥٦٥ فرصة عمل في هذا العام.

٤. مشروعات التسويق في المنافذ التسويقية المتنقلة تمثل الترتيب الرابع بعد مشروعات النقل،فاسهم الجهاز في إنشاء ٩مشروعات في عام ١٩٩٩م.وقد وفرت هذه المشروعات في عام ١٩٩٩م ٩٧٣٢ فرصة عمل .

٥. وتأتي المشروعات الصناعية في نهاية المشروعات من حيث فرص العمل المتوافرة التي يساهم فيها الصندوق، حيث ساهم في إنشاء ٤٠مشروعا توفر ٢٧٥ فرصة عمل عام ١٩٩٩م.

ثانيا مساهمات الصندوق في تنمية و استدامة المشروعات الصغيرة:

- عمل الصندوق علي توفير خدمات مصاحبة لإنشاء المشروعات الصغيرة مثل التدريب و التسويق ومراكز دعم الأعمال و التكنولوجيا للمشروعات الصغيرة بتكاليف يتحملها صاحب المشروع لضمان استخدامه فرص العمل الجديدة و التوسع في المشروعات القائمة.
- أنشأ الصندوق عدة مراكز لدعم المشروعات الصغيرة مثل التدريب و التسويق لتوفير المساندة التكنولوجية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و تحسين إنتاجها و للمساهمة في مواجهة مشكلات نقص المهارات و القدرات الإدارية للقائمين علي هذه المشروعات و التي يمكن أن تواجه تلك المشروعات ، فتكسبهم خبرة و تدريب علي الإدارة و إمساك الدفاتر و الأعمال المحاسبية كما عمل الصندوق علي إقامة قنوات اتصال مع المؤسسات و والشبكات الدولية المشابهة بجانب إعداد دراسات الجدوى الفنية . وقد أعد الصندوق ١٢٠ دراسة عام ٢٠٠٠م موزعة علي قطاعات مختلفة.كما تم تحديث ٤٢ دراسة و إصدار ٦٤ نشرة وزعت علي المستفيدين من قروض الصندوق للتغلب علي العقبات الفنية التي يمكن أن تواجه هذه المشروعات.
- أقام الصندوق المعارض و الأسواق للمساهمة في التسويق من خلال وحدة التسويق و المعارض ، حيث أقام عام ٢٠٠٠م ١٥ معرض و سوق دولية بالإضافة إلى ٢٢معرض محلي و ٢٤ معرض إقليمي.
- تعاونت وحدة التسويق التابعة للصندوق مع التمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد لتوجيه المكاتب التجارية بالسفارات بالخارج لمساعدة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التسويق الخارجي لمنتجاتها، وقد سافر بالفعل وفد من صغار رجال الأعمال إلى نيجيريا عام ٢٠٠٠ في إطار هذا التعاون

و تم إجراء تعاقدات بمبلغ ١٧٢ ألف دولار لمساعدة هذه المشروعات في الوصول إلى الأسواق الخارجية و تصدير منتجاتها للخارج نظرا لما تعانيه من نقص في المعلومات الخاصة عن الأسواق الاجنبية.

- تم إعداد دورات تدريبية في التسويق لصغار المستثمرين في اليونان بالتعاون مع منظمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة اليونانية و تحت رعاية بنك الائتمان اليوناني لإكساب الاداره قدرة أكبر في مجال التسويق سواء المحلي أو الخارجي.
- أقام الصندوق معرض إليكتروني علي شبكة الإنترنت لعرض آلاف من منتجات المستفيدين و عرض بيانات عنها مساهمة في تحديث أساليب العمل في هذه المشروعات و لكي تلاحق التطورات الحديثة في عملية التسويق و فتح الأسواق امامها.
- أنشأ الصندوق الاجتماعي "مركز التعاون الدولي" في ديسمبر ٢٠٠٠ كحلقة وصل بين الصندوق و المنظمات الدولية مثل مجموعة دول الخمسة عشر و مجموعة دول الثماني و السوق المشتركة لشرق أفريقيا و الجنوب الأفريقي( الكوميسا) و منظمة العمل العربية و دول الكومنولث . ولقد تم اختيار الصندوق خلال المؤتمر الذي عقد في القاهرة ٢٠٠٠ لمجموعة الخمسة عشر كحلقة وصل لتدعيم الشراكة في القطاعين العام و الخاص للمشروعات الصغيرة و المتوسطة .

و من أهم ما يتطلع إليه الصندوق علي المستوي العربي هو الاقتراح لاقامة شبكة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة تمهيدا لاقامة الصندوق الاجتماعي العربي للتنمية.

٤- نحو تفعيل دور الصندوق في ظل المتغيرات الجديدة و العولمة:

١- من خلال استعرضنا للإنجازات التي حققها الصندوق خلال الفترة منذ إنشائه ، نجد أن حجم القروض التي ساهم في تقديمها لصغار رجال الأعمال نجد أنها بلغت ٣ مليار جنيها مصريا خلال ثماني سنوات (٩٢-٢٠٠٠م) ( انظر الي جدول رقم ٢).

جدول رقم ٢: إنجازات الصندوق خلال المراحل المختلفة

| المرحلة / البند | الأولى | الثانية | | | الثالثة | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٩٢-١٩٩٦ | ١٩٧٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | العام |
| حجم القروض المنصرفة(مليون جنيه) | ١٠١٠٧٩ | ٢٨٥٩٨ | ٣١٤٩٧ | ٣٦٤٩٩ | ١٦٧٨٩٥ | ٢٦٨٩٧٤ |
| عدد القروض | ٥٦٨٦٩ | ١٧٠٨٩ | ١٣٦٩٥ | ١٥٦٦٥ | ٨٣٨٢٩ | ١٤٠٠٦٩٨ |
| قيمة القرض | ١٧٧٧٤ | ١٦٧٣٣ | ٢٢٩٩٩ | ٢٣٣٠٠ | ٢٠٠٢٧ | ١٩١٢٣ |
| فرص العمل الجديدة | ١٨٧٧٢٠ | ٥٣١٠٧ | ٥٨٤٩٥ | ٦٧٧٨٥ | ٣١١٨٠٠ | ٤٩٩٥٢٠ |
| نسبة النساء (نسبة مئوية) | ٢٤،٥ | ٢٧،٥ | ٢٨،٨ | ٢٨،١ | ٢٧،٢ | ١٠٠ |

المصدر: مستخلص من التقارير السنوية للصندوق الاجتماعي

ووفر الصندوق نحو نصف مليون فرصة عمل، و متوسط القرض يصل إلى ٢٠ ألف جنيها و إجمالي المستفيدين ١٤١ ألف مستفيد من إجمالي القروض.

و هذه الإنجازات التي حققها الصندوق تعتبر محدودة نسبة إلى الآمال المعقودة علي الصندوق و قياسا إلى حجم المعاناة من مشكلة البطالة ، فالدولة تحتاج سنويا إلى نحو ٩٨٢ ألف فرصة عمل سنويا ، أي ما يقارب من المليون فرصة عمل سنويا.

وقد كان الهدف الرئيسي من إنشاء الصندوق الاجتماعي هو تدعيم المشروعات الصغيرة و توفير فرص العمل و المساهمة في حل مشكلة البطالة و رفع مستويات الدخول و خاصة بعد ما أثبتت المشروعات الصغيرة نجاحها في كثير من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجحت هذه المشروعات في توفير فرص عمل تمثل ٨٠ % من فرص العمل الجديدة عام ١٩٨٥م ، ففي هذا العام كان عدد العاملين الجدد في أمريكا وصل الي نحو ٥٠ مليون شخص ٥٠ % منهم التحقوا بالعمل في شركات صغيرة توظف ١٠٠ شخص ، و٢٩ % منهم التحقوا بشركات متوسطة الحجم يتراوح عدد عامليها من ١٠٠ -١٠٠٠ شخص [١٩].

و برغم ما أعلنته الإحصاءات الرسمية المصرية من انخفاض نسبة البطالة من ١١،١ % عام ١٩٩٠م إلى ٨ % عام ١٩٩٩م . و تراجع عدد العاطلين من ١،٥٣٢ مليون متعطل عام ٩٠ إلى ١،٤٧٩ مليون عام ٩٩ ثم ١،٤٩ مليون عام ٢٠٠٠ ، إلا أن هذا الرقم يؤكد أن مشكلة البطالة مازالت كبيرة و خطيرة حيث يصل عدد المتعطلين من الذكور ٧٢٨ ألف فرد و ٧٥٤ ألف من الإناث . و يزيد من خطورة المشكلة انضمام الداخلين الجدد لسوق العمل .

و تتركز البطالة (٧٠ %) في الحاصلين علي التعليم المتوسط و ٩ % للحاصلين علي التعليم فوق المتوسط ١٨,٣ % لحملة المؤهلات العليا من خريجي الجامعات . و يزيد من تعقيد الأمور انه مطلوب استيعاب ٦٢٣ ألف طالب من المدارس المتوسطة بالإضافة إلى ١٦٣ ألف طالب جامعي ، هذا إلى جانب المتسربين من التعليم في سن العمل و عددهم ٢٤٤ ألف أي حوالي ١،٠٠٤٠ مليون وإذا ما استبعدنا منهم ٢٠ % من الإناث لا يرغبون في العمل و إضافة ١٥٠ ألف من رصيد البطالة المتراكمة فيكون مطلوب توفير ٩٨٢ ألف فرصة عمل سنويا .

و قد كلفت الحكومة الصندوق بتوفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل عام ٢٠٠٠ ، ٢٥٠ ألف فرصة عام ٢٠٠١م . وهذه الأرقام تمثل ٢٣ % فقط من احتياجات البلد من فرص العمل . لذا فقد لجأت الحكومة إلى الاتجاه لتشغيل ٨٥٠ ألف خريج في السنه المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بتكلفه مقدارها مليار و ١٠٠ مليون جنيه تمول من الصندوق الاجتماعي علي هيئة قروض منها ٢٤٠ مليون من البنك الأهلي و ٥٠ مليون من بنك مصر و ١٠٠ مليون من بنك القاهرة ، ٥٩مليون من بنك الإسكندرية بالإضافة إلى بنوك أخرى هذا إلى جانب مساهمة رجال الأعمال و صندوق التنمية المحلية في هذه التكلفة ، وقد كان من الأفضل أن يقدم الصندوق الاجتماعي هذه الأموال في تشغيل الخريجين حسب تخصصاتهم المختلفة في مشروعات صغيرة و متوسطة تؤهلهم لتحمل العمل الخاص و تحقيق إنتاجية فعلية في المجتمع بدلا من إلحاقهم في المصالح الحكومية بأجور منخفضة لا تمكنهم من مواجهة الحياة و متطلباتها المختلفة بالإضافة إلى زيادة تكدس المصالح الحكومية و المعاناة من البطالة المقنعة .

و من الممكن إشراك عدد من ذوي المؤهلات المتشابهة في كشروع واحد يمتلكونه و يقوموا بإدارته علي أن يشترط عليهم تشغيل الخريجين الذين يبحثون عن فرص للعمل في مشروعاتهم تحت إشراف جهاز تنمية المشروعات الصغيرة .

٢-إن اتجاه الصندوق ممثلا في جهاز تنمية المشروعات الصغيرة إلى المشروعات الصغيرة في مجال الزراعة و الثروة الحيوانية بنسبة ( ١٤ %) من الإجمالي يمثل اتجاها محمودا لابد من تدعيمه بدلا من التراجع في تنميته عام ٢٠٠٠ م. فالقطاع الزراعي يمثل القطاع الرئيسي ليس لمصر وحدها بل لمعظم الدول النامية . ويعتبر هذا القطاع مميزا في مصر حيث يعتمد عليه اكثر من ٥٠ % من السكان [٢٠]، و بلغ عدد العاملين به نحو ٥ مليون عامل زراعي (٣٥ % من إجمالي العمالة)، كما يسهم هذا القطاع بنحو ١٧% من الناتج المحلي ألا جمالي [٢١] . كما تمثل صادراته أحد المصادر الهامة للنقد الأجنبي و يعتبر العنصر البشري من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية الزراعية .

و حيث أن لدينا عمالة زائدة من خريجي الزراعة الحاصلين علي مؤهلات عليا و متوسطة في شتي التخصصات و التي لم يتيسر لها الحصول علي فرصة عمل ، فيمكن الاستفادة من هذه المؤهلات في إقامة مشروعات صغيرة لهم في نفس مجال تخصصهم للمساهمة في حل البطالة بدلا من تحويلهم للعمل في المصالح الحكومية (وفقا لخطة الدولة في تشغيل الخريجين في الجهات الحكومية) مما يشكل عبء إضافي علي الجهاز الإداري للدولة ويحول دون الاستفادة المثلي من تخصصاتهم . لذا من الأفضل للصندوق آن يساعد هذه الفئة في إنشاء مشروعات صغيرة لهم كما يمكن أن يسهم في إنشاء شركات متخصصة تتولى الأشراف علي التجمعات الزراعية و الصناعية و تسويق منتجاتهم إلى المستهلكين بأسعار تنافسية آو إمدادهم بالآلات و المعدات الحديثة اللازمة لاستصلاح الاراضي.

٣-يمكن لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة أن يلعب دورا في توجيه شباب الخريجين نحو إقامة مشروعات صغيرة لخدمة البرمجيات و تكنولوجيا المعلومات و الإنترنت و تعليم الكمبيوتر و البرمجة و خاصة وان هذه الصناعة تعتمد علي العنصر البشري المؤهل الي حد كبير و لا تتطلب استثمارات باهظة في الأصول الثابتة[٢٢] . و الجدير بالذكر أن هذا النشاط يمكن أن يرفع من تنافسية المنتج المصري ، و من خلال الإحصاءات وجد أن مصر تتمتع بقوة عمل شابة مؤهلة في هذا المجال مما يساهم في تيسير عمل الصندوق الاجتماعي حيث يصل عدد الخريجون سنويا في هذه التخصصات حوالي ٤٠٠ (٦٤ %منهم في مجال علوم الكمبيوتر- ١٨% نظم معلومات - ١٨%أجهزة و ذلك وفق احصائيات ١٩٩٦)،بالإضافة إلى خريجي الدراسات العليا دبلومات و ماجستير[ ٢٣]انظر جدول رقم ٣ )

جدول رقم ٣ : العاملون المتخصصون في المجالات المرتبطة بصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات عام ١٩٩٦م

| المهنة | ذكور | إناث | الجملة |
|---|---|---|---|
| مصممو و محللو النظم | ٤٧٠ | ٢٢٠ | ٦٩٠ |
| المبرمجون | ١١٤٥ | ٥٧٨ | ١٧٢٣ |
| أخصائيون في الحاسبات الإلكترونية | ٢٣١٩ | ١٢٢٦ | ٣٥٤٥ |
| أخصائيون في الرياضيات و الإحصاء | ٢٤٩٠ | ١٣٥٣ | ٣٨٤٣ |
| الإجمالي | ٦٤٢٤ | ٣٣٧٧ | ٩٨٠١ |

المصدر: حاتم القرنشاوي-"سياسات و خطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصري- حول صناعة البرمجيات" -صندوق النقد العربي - معهد السياسات الاقتصادية ، العدد ٥ اكتوبر ١٩٩٩م

ولاشك إن هذه الأعداد قد تزايدت عما هو في الجدول أكثر في ظل توسع الدولة في فتح كليات الحاسب فضلا عن فتح كثير من هذه الكليات التي أنشأتها الجامعات و المعاهد الخاصة.

ومن الممكن أن يساهم الصندوق في توجيه شباب الخريجين (و الذين يزدادوا سنويا )إلى المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم سواء في مجال أد وات البرمجة (قواعد البيانات و أدوات تطوير التطبيقات التكنولوجية ) أو مشروعات حزم البرامج الجاهزة (مثل برامج المحاسبة و الصناعة وشئون العاملين ..و غيرها) أو أدوات التطبيقات المعقدة للعمل و اللازمة لبعض الجهات الحكومية أو مجالات الوسائط المتعددة و التوطن مثل توطن البرامج الرئيسية وعمليات التعريب و إنتاج الأقراص المبرمجة. و يمكن تسويق منتجات هذه المشروعات في الخارج ، ومن أهم المنتجات التصديرية حزم برامج المحاسبة و الإدارة ، المواقع الإعلانية ن البرامج ذات الطابع الإسلامي و اللغوي مثل برامج تعليم القرآن أو البحث القرآني و الأحاديث النبوية بلغات غير عربية و برامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها . و من المعروف أن الحكومة المصرية قد وضعت أهدافا للوصول بالصادرات المصرية في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات إلى ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠م . ولنا في تجربة الهند التي بدأت عام ١٩٨٦ بصادرات قدرها ١٠ مليون دولار في هذا المجال وصلت إلى ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨م بمعدل نمو سنوي ٥٦ % . كما يصل معدل نمو هذه الصادرات ٢٥% في إسرائيل [٢٤] . كما أن أيرلندا التي يعتبر اقتصادها أقل من باقي الدول الأوربية أصبحت ثاني أكبر مصدر للخدمات المعلوماتية في العالم عام ١٩٩٩م[٢٥].

٤- للاستفادة من التقنيات الحديثة و التطورات الهائلة في ظل العولمة يمكن للصندوق مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التغلب علي مشكلة التسويق خاصة التسويق للخارج و يتم ذلك من خلال استخدام التجارة الالكترونية في تسويق كافة منتجاتها من خلال المواقع الالكترونيةو خاصة وان تكاليف إنشاء موقع علي الإنترنت تتراوح مابين ٣٥٠: ١٠٠٠٠دولار .ولاشك أن التوسع في استخدام هذا الأسلوب سيكسب هذه المنشآت الميزة التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة و يجعل السوق مفتوح أمامها سواء السوق المحلي أم العالمي . و علي سبيل المثال فإن شركة NEC حققت أرباحا تصل إلى ٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٧م من مبيعاتها الالكترونية [٢٦ ]كما يمكن للصندوق أن يوجه المشروعات إلى استخدام أساليب التسويق المباشر كوسيلة فعالة لتسويق منتجاتها و التي تتضمن إرسال رسائل بريدية تحتوي علي معلومات معرفية عن السلعة أو المنتج و فوائده بطريقة جذابة و في نفس الوقت تنقل الزبون إلى مرحلة اتخاذ قرار الشراء من خلال توفير رسالة التسويق المباشر و المطلوبات الكافية لإجراء عملية الشراء من خلال البريد المدفوع أو الهاتف المجان . كما يمكنها استخدام بعض المحفزات للشراء مثل إرفاق كابونات تخفيض لتشجيع العميل علي الشراء. وهذه الوسيلة تتسم بانخفاض التكاليف كما تعمل علي توطيد العلاقة مع العملاء و تعد وسيلة تنافسية للمنشآت الصغيرة[٢٧] . كما يمكن استخدام البريد الالكتروني و تكنولوجيا المحمول من خلال الإنترنت في التسويق المباشر مما يزيد من فرص التسويق المباشر و خاصة بعد بدء التوسع في إستخدام كروت الائتمان في مصر و طرق الدفع من خلال ماكينات الصرف الآلي. ولاشك أن المنشآت التي تستخدم الأساليب الحديثة في التسويق ستمتلك زمام الميزة التنافسية في الأسواق المحلية و العالمية .

٥ -من الاقتراحات التي من الممكن أن تزيد من فعالية أداء الصندوق و جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ، توجه الجهاز نحو إنشاءمشروعات متوسطة الحجم مهمتها الأساسية التسويق فقط. و هذه الشركات تقوم بتجميع إنتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة من كافة المستفيدين من الصندوق و تقوم بمهمة تسويقها سواء محليا أم خارجيا . ومن

خلال خبرتها التسويقية ستقوم بدراسة أوضاع السوق المحلي و الاجنبي وبناء عليه تعطي توجيهاتها إلى المشروعات الإنتاجية لتحديد نوعية إنتاجها وهنا سيوجه الإنتاج وفقا لظروف التسويق وهو المبدأ المعمول به الآن فدراسة السوق تأتي في المقدمة ثم الإنتاج . ولنا في تجربة الصين ، حيث شركات التسويق لديها دراسات عن الأسواق المختلفة وتدرس احتياجات الأسواق المختلفة ثم توجه المشروعات الصغيرة و الأسر المنتجة نحو السلع المطلوبة وفقا للمواصفات المرغوبة . ولاشك أن هذا الأسلوب سوف يزيد من الإنتاجية و يوجه المنشآت الإنتاجية تجاه الإنتاج وتجويده فقط بدلا من تحمل أعباء التسويق مع الانتاج وفي نفس الوقت يدعم عملية التسويق الداخلي و الخارجي.

٦-من خلال اللقاءات مع بعض المستفيدين من برامج الصندوق الاجتماعي ، وجد أن أهم العراقيل و المشاكل التي تواجههم في تعاملاتهم مع الصندوق هي طول الإجراءات و كثرة الضمانات و تعدد الدراسات المطلوبة قبل الموافقة علي تمويل مشروعاتهم برغم من صغر حجم المشروعات ، وكذلك طول الفترة التي يتخذها الصندوق حتى يقرر موافقته علي المشروع ، وكذا الإجراءات المتعددة نحو تدبير التمويل اللازم من المؤسسات المالية الوسيطة التي يعمل معها الصندوق . كما اشتكي بعض المستفيدين من ارتفاع سعر الفائدة و التي كانت السبب في تحميل المشروع عبء كبير و خاصة في البدايات .

و يمكن للصندوق دراسة هذه المشاكل و العمل علي حلها و معالجتها و المساهمة قدر الإمكان في اتفاقياته مع المؤسسات المالية في التخفيف عن كاهل الشباب في مشروعاتهم الصغيرة و خاصة في البداية.

٧-من المهام الملقاة علي عاتق الصندوق العمل ليس فقط لضمان استمرارية بقاء المشروعات الصغيرة التي يساهم في إنشائها ، بل تأهيلها و دفعها للتوسع بحيث تصبح نواة لمشروعات كبيرة . بالإضافة إلى تشجيع تحويل المشروعات التجارية المتناهية الصغر (المشروع الشعبي) The Family – Owned Business إلى أخرى اكبر حجما لتحقيق مزيد من الاستقرار و النمو ،وتشجيع البنوك علي إقراض مثل تلك المشروعات و المساهمة في تذليل عقبات التمويل البنكي . ولاشك أن دور الصندوق كبير بالنسبة لهذه المشروعات لان المؤسسات المالية تعزف عن تمويل مثل تلك المشروعات لعدم توافر الضمان الكافي . لذا فإن كثير من الدراسات انتهت إلى وجوب هيئة حكومية متخصصة (علي غرار الصندوق الاجتماعي) لمساعدة المنشآت الصغيرة و تذليل عقبات التمويل البنكي[٢٨] . وفي حالة ما إذا أنشأ صندوق اجتماعي عربي يمكن من خلاله إقامة شركات أو مؤسسات تمويل بدعم من الحكومات العربية تكون قادرة علي تمويل هذه المشروعات الصغيرة و تنميتها.و يحتاج الصندوق إلى مزيد من التدعيم المالي حتى يستطيع أن يقوم بالأعباء الملقاة علي و يتم ذلك من خلال توسع البنوك في القروض المخصصة لهذه المشروعات علي غرار ما يتم في تايوان حيث تخصص البنوك و المؤسسات المالية ١٠ % من حجم قروضها للمشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم [ ٢٩ ]ولابد من مشاركة المؤسسات العامة في تمويل مشروعات الصندوق و تخصص نسبة من مواردها المالية لهذا الغرض (قروض تفضيلية علي غرار ما يحدث في جنوب شرق آسيا. كما يمكن أن يتجه الصندوق إلى براج تمويل أجنبية لتوزيع المخاطر و لضمان استمرارية توفير التمويل لجهاز تنمية المشروعات الصغيرةو خاصة في ظل تطور البنوك العالمية و حرية حركة انتقال رؤوس الاموال المصاحبة للعولمة.

٨ -و مما لاشك فيه ان حجم المشروعات التي ساهم و يساهم في إنشائها الصندوق الاجتماعي من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة تعمل علي زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد المصري . و قد بلغ حجم الاستثمار الفعلي عام ٢٠٠٠م ٧٢ مليار جنيه ، بينما بلغ حجم القروض و المساهمات التي قدمها الصندوق للمشروعات الصغيرة و

المتوسطة في نفس العام ١،٩مليار جنيه (بما يعادل ٣ % من إجمالي الاستثمارات ) . ومن المتوقع زيادة مساهمة الصندوق في إجمالي الاستثمارات مع التوسعات الكبيرة التي يقوم بها الصندوق و في ظل الآمال المعقودة عليه من قبل الدولة .

ومن الطبيعي أن ارتفاع دوران رأس المال المصاحب للمشروعات الصغيرة من الممكن أن يجعل هذه المشروعات قادرة علي النمو ، فتكون نواة للمشروعات الكبيرة خاصة في المجال الصناعي بما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ومن المجالات التي يستطيع الصندوق من خلالها أن يساهم في تخفيف حدة التلوث في البيئة المصرية و تنويع أماكن الاستثمار من خلال إقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي يساهم في إنشائها و خاصة الزراعية و الحرفية في المناطق الريفية البعيدة أو المدن الصغيرة بالشكل الذي يساعد علي تخفيف الضغط علي القاهرة و الإسكندرية و المدن الكبرى ويقلل بالتالي الضغط علي المرافق الموجودة بها . و يستطيع الصندوق بأجهزته المختلفة أن يلعب دورا كبيرا في تدبير المواقع المناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفاهمة مع الجهات الحكومية و مؤسسات التمويل في بناء مناطق صناعية أو مستعمرات صناعية لهذه النوعية من المشروعات علي غرار مشروع (مبارك كول) للمهن الصناعية و الحرفية و التوسع فيها و أن تكون في أماكن بعيدة و نائية عن مراكز المدن لتخفيف حدة التلوث البيئي. و بذلك يكون قد ساهم في حل مشكلة عدم توافر الاراضي المناسبة لاقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة المزودة بالمرافق العامة بأسعار مناسبة .

٩- في ظل الدور الذي يلعبه الصندوق حاليا و الأعباء الملقاة علي عاتقه ، فهو قادر علي توجيه المشروعات الصغيرة في ظل دراسات الجدوى إلي المساهمة في تطوير التصنيع و الهيكل الإنتاجي المصري، فلا يعقل أن يتم استيراد المسامير و المفكات و الإقفال و كثير من المنتجات الحديدية كأدوات النجارة و الحدادة و الأدوات البسيطة التي تستعمل في الصناعات **Tools Industry** . فألا فضل أن يتم توجيه هذه المشروعات الصغيرة إلي إنتاج الأدوات والآلات ، وهذه الصناعات لا تحتاج إلي تكلفة عالية ، كما أن استهلاكها للطاقة محدود و لا تسيء إلي البيئة وتستوعب أعداد أكبر من العمالة و في نفس الوقت تمد المصانع الأخرى باحتياجاتها المختلفة و تخفف من حدة الاستيراد و ضغط الطلب علي العملات الأجنبية و ما يترتب عليه من انخفاض قيمة العملة المصرية . كما إنها في نفس الوقت تدعم المشروعات الكبيرة التي لا تستطيع وحدها القيام بكافة العمليات الإنتاجية بل تعتمد في استكمال و إتمام الكثير من عملياتها علي المنشآت الصغيرة . ونجد مثلا أن شركة رينو الفرنسية لصناعة السيارات تشتري ما يزيد عن ٣٠ بند من بنود إنتاجها من المنشآت الصغيرة ، كما تستخدم خمس آلاف مورد و مقاول من الباطن كما أن شركة معدات السفن اليابانية تعتمد في ٨٠% من مدخلاتها علي المشروعات الصغيرة[ ٣٠ ].

٥- <u>مستقبل المشاريع الصغيرة في ظل العولمة و التكتلات الإنتاجية و الإقليمية:</u>

- لاشك ان للعولمة آثارا إيجابية أخري سلبية تؤثر ليس فقط علي المشروعات الصغيرة بل علي الدول النامية و من ضمنها مصر ، *ويمكن أن نذكر أهم الآثار الإيجابية علي النحو التالي:*

- العولمة عملت علي تشجيع التخصص و تقسيم العمل و زيادة الأجور و إيجاد أسواق جديدة و السماح بانتقال التكنولوجيا إلي الدول النامية من خلال الشركات متعددة القومية.

- ساهمت العولمة في خلق أنماط استهلاكية جديدة مكنت المستهلك في مختلف أنحاء العالم من التمتع بما تنتجه الشركات العالمية من سلع ذات جودة عالية مثل الحاسبات و أجهزة الاتصالات و المحمول ..و غيرها.
- المنافسة العالمية سوف تدفع الشركات إلى التركيز في الإنتاج للتمتع بالجودة و الميزة التنافسية .
- أكدت دراسة أخري أهمية نمو الدول النامية و تحسين دخول أفرادها في نمو أسواق الدول المتقدمة. كما أن التكامل بين الشمال و الجنوب سيصاحبة زيادة الرفاهية في كل من الدول المتقدمة و النامية علي السواء ، كوريا استطاعت أن تضاعف الدخل الفردي عشر مرات و تايلاند خمس مرات و ماليزيا أربع مرات[٣٢ ]
- في ظل تحرر التجارة و حرية انتقال العمل و راس المال سيسهم ذلك في إيجاد فرص أكبر في التوظف و فرص العمل نتيجة للتوسع الاقتصادي و خاصة إذا ما قامت مصر بالإسهام في التدريب و إعادة تأهيل العمالة وفقا للمستوي المهني السائد في السوق.
- ستتسع فرص التسويق أمام المنشآت الإنتاجية و خاصة إذا ما استخدمت الأساليب الحديثة في التسويق كالتسويق الالكتروني.
- تشير التقارير الحديثة لمنظمة التجارة العالمية إلى أن العوله و تحرير التجارة قد ساهم في تطور و نمو الكثير من الدول النامية ، فقد تحول نحو ٣٣ دولة نامية من دول تتبع نظم التجارة المغلقة إلى دول تتبع نظم تجارية حرة ، وصاحب ذلك زيادة نصيب الدول النامية في التجارة العالمية من ١٩% عام ١٩٨٥م إلى ٢٣% عام ١٩٩٥م . كما زاد نصيب المنتجات المصنعة في هذه الدول من ٤٧% : ٨٣% خلال نفس الفترة.
- ولا نغفل أن سياسة التجارة المفتوحة و تحرر التجارة يؤدي إلي استغلال المزايا النسبية في الإنتاج و إمكانية لاستيراد السلع و المنتجات الأقل تكلفة من الخارج و بالتالي النمو الاقتصادي . وقد أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة قوية بين سياسات الانفتاح و التحرر التجاري و بين النمو الاقتصادي السريع[٣١]
- أكدت دراسة أخري أن نمو الدول النامية و تحسين دخول أفرادها يساهم في نمو أسواق الدول المتقدمة . كما ان التكامل بين الشمال و الجنوب سيصاحبه زيادة الرفاهية في كل من الدول المتقدمة و النامية علي السواء و بعض الدول النامية قد نجحت في مضاعفة دخول أفرادها ، علي سبيل المثال كوريا التي أستطاعت أن تضاعف الدخل الفردي عشر مرات و تايلاند خمس مرات و ماليزيا أربع مرات [٣٢].
- في ظل تحرر التجارة و حرية انتقال العمل و رأس المال سيسهم ذلك في التدريب وإعادة تأهيل العمالة في الدول النامية وفقا للمستوي المهني السائد في السوق.
- ستتسع فرص التسويق أمام المنشآت الانتاجية و خاصة اذا ما استخدمت الاساليب الحديثة في التسويق مثل التسويق الالكتروني.

*تحديات العولمة وآثارها السلبية:*

- تنطوي التكتلات الاقتصادية الإقليمية علي فوائد كثيرة تعود لصالح الدول المساهمة في هذه التنظيمات الإقليمية مما شجع الدول الصناعية المتقدمة للاستمرار في هذا الاتجاه. وفي ظل هذه التطورات ، فمن المتوقع أن تواجه صادرات المشروعات الصغيرة منافسة حادة في الأسواق الدولية بسبب تحول التدفقات التجارية لصالح التجارة البينية داخل المجموعات الإقليمية الكبيرة علي حساب الدول الأخرى خارجها

- التكتلات الاقتصادية الإنتاجية و ما تحققه من استفادة كبيره من وفورات الحجم من انخفاض تكلفة الوحدة الإنتاجية من التكاليف الثابتة تكاد تصل إلى الصفر ، بالإضافة الي الجودة العالية في الإنتاج ، و اقتحام مجالات إنتاجية جديدة ، بالاضافه إلي استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة سواء في الإنتاج أو التسويق.هذا من شأنه أن ينعكس سلبا علي المشروعات الصغيرة في الدول النامية التي ستواجهها من خلال المنافسة الشرسة من قبل منتجات الشركات متعددة الجنسيات و فوق القوميات، مما يهددها و يهدد نشاطها الإنتاجي و يحد من تسويق انتاجها داخليا و خارجيا.
- إن تدفقات الاستمارات غالبا ما يتوجه إلى الدول الصناعية الكبرى حيث العائد المرتفع ، مما يؤثر علي مصادر التمويل اللازمة للصناعة بصفة عامه و المشروعات الصغيرة بصفة خاصة.
- إن إنتاج الدول النامية و خاصة إنتاج المشروعات الصغيرة سيحتاج إلى وقت كبير حتى تتلاحق مواصفاتها الإنتاجية مع المنتجات العالمية .

*سبل التغلب علي الآثار السلبية للعولمة و التكتلات الإنتاجية و الإقليمية:*

- لابد من تأهيل المشروعات الصغيرة لمواجهة المنافسة من خلال الالتجاء إلى سبل إنتاج أكثر تطور ، و استخدام الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج وان تتخصص في منتجات لا تقوم بها المشروعات الكبيرة مثل الأدوات و الآلات المساعدة في إنتاجية المشروعات الكبيرة، إنتاج السلع اليدوية أو الحرفية أو الفنية ،أو التخصص في إنتاج مكملات إنتاج المشروعات الكبيرة أو مكوناتها الإنتاجية . كما يمكن أن تتخصص في إنتاج سلع معينة تناسب فئات استهلاكية معينة .
- استخدام الأساليب الحديثة في التسويق و عدم تقيدها بالأساليب التقليدية في تسويق إنتاجها ، كاستخدام التسويق الإلكتروني او التسويق المباشر من خلال الرسائل البريدية ، كما يمكنها أن تلجأ إلي شركات متخصصة في التسويق تتولى هذا الشأن و تتفرغ المنشآت الإنتاجية للإنتاج وفقا للدراسات التسويقية و احتياجات ا لمستهلك المحلي والأجنبي ، ولاشك أن المنشآت الإنتاجية و خاصة الصغيرة و متوسطة الحجم التي تستطيع أن تواجه العولمة والتكتلات المختلفة هي تلك التي تكون اكثر قدره علي التغير و التجاوب مع التطورات الحديثة و ليست تلك التي تستسلم و تظل بمنأى عما يجري من تطورات علي الساحة العالمية.
- إن إقامة تكتل إسلامي عربي يجمع الدول العربية و الإسلامية سوف يعزز موقع هذه الدول عالميا و خاصة عند تفاوضها مع الدول الصناعية يمكنها من إقامة علاقات أكثر توافقا و إعتدالا، لذا فقد آن الأوان أن تحقق الدول العربية و الاسلاميه حلمها في التكامل الاقتصادي و إقامة سوق عربية و إسلامية مشتركة كما أتفق عليه مؤخرا في جامعة الدول العربية . فما أحوجنا الآن إلى التكتل و التوحد حتى نستطيع أن نجابه العالم من حولنا و أن تنهض صناعتنا و إنتاجنا و أن نأخذ مكاننا علي الخريطة الدولية.
- استمرار الدعم الحكومي و المؤسسات المختلفة للمشروعات الصغيرة و الصندوق الاجتماعي حتي يتمكن من القيام بدور أكثر فعالية سواء من حيث إنشاء مشروعات جديدة أو مساندة المشروعات القائمة و العمل علي تسهيل عملها و مواجهة العقبات و المشاكل التي من الممكن أن تجابهها و خاصة في ظل الظروف الحالية و المستجدات العالمية.

## الخلاصة و النتائج:

١-تمثل العولمة الاتجاة السريع نحو تحرير كثير من المجالات العالمية سواء التجارية أو المالية أو التكنولوجية و التي تستمد مفاهيمها من الاطار النظري للتجارو الدولية التي وضع اساسها عام ١٩٤٧م ، فهي عبارة عن تكتل عالمي في الانتاج و التيوثق و الاستهلاك و توحيد رغبات المستهلكين في أنحاء العالم (عولمة الانتاج و الاستهلاك ) . كما يعد تحرير ونحو التجارة و حرية تدفق رأس المال و التكتلات الاقتصادية من مظاهر العولمة.

٢- من العوامل التي ساهمت في إرساء قواعد العولمة و في نفس الوقت مظهر من المظاهر المصاحبة لها هي حركة الاندمجات و التكتلات الاقتصادية والتي زادت بدرجة غير مسبوقة . وكانت في اتجاهين الاول يتمثل في التكتلات اقليمية و الثاني يتمثل في التكتلات الانتاجية من خلال انشاء شركات كبيرة متعددة الجنسيات و القوميات.

٣- تلعب المشروعات الصغيرة دورا بارزا في عملية التنمية الاقتصادية ليس فقط في مصر و لكن في كافة الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، فهي تساهم بدور كبير في القيمة المضافة و تساهم في توفير فرص العمل لاعتمادها علي الكثافة العمالية ، و تساهم في تطوير الاداء لاصحاب هذه المشروعات ليكونوا رجال اعمال في المستقبل فهي نواة للمشروعات الكبيرة ، ويمكنها أن تستفيد من لمدخرات الصغيرة بالاضافة الي ذلك فانها تساهم في أنتاج سلع متنوعة لجميع فئات المجتمع.

٤- تم إنشاء الصندوق الاجتماعي عام ١٩٩١ كأحد الجوانب الأساسية لعملية الخصخصة و التغلب علي مشكلة البطالة التي سيواجهها العاملين في القطاع العام بعد الخصخصة من خلال توجيه الصندوق لهذه الفئات لإنشاء مشروعات صغيرة بتمويل من الصندوق ، ثم تطور عمل الصندوق ليكون مؤسسة هامة تدعم و تشرف علي المشروعات الصغيرة كأداة لإيجاد فرص العمل للخريجين و إنشاء أجهزة مختلفة لتدعيم المجتمع و القضاء علي الفقر و مساعدة الشباب و النساء في أيجاد فرص عمل مناسبة.

٥- لقد قام الصندوق الاجتماعي بدور ليس بضئيل في إنشاء و تدعيم المشروعات الصغيرة من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة كان في البداية مقتصرا علي غداء دور محدود يتمثل في تدبير مشروعات صغيرة للعاملين في الجهاز الحكومي و الذين سيواجهون البطالة من جراء برامج الخصخصة و لكن بعد ذلك بدأت الدولة في تعليق آمال كبيرة علي الصندوق الاجتماعي و إعتبارة الجهة المسئولة عن المشروعات الصغيرة في مصر ويتحول الصندوق من مجرد صندوق للطوارئ إلي مؤسسة اجتماعية تتولى دورا أكثر اتساعا لتنمية قاعدة المشروعات الصغيرة في مصر .

٦- لقد ساهم الصندوق في تمويل ٤٥ ألف مشروع متناهي الصغر (مشروعات الأسر المنتجة و المشروعات القائمة في المنازل) بتمويل يصل إلى ٥٥ مليون جنيه. بالإضافة إلى إقامة نح ١٠٢٩٤٤ مشروعا صغيرا و متوسطا بتكلفة تصل إلى نحو ١٩٠٠ مليون جنيها عام ٢٠٠٠ م . كما ساهم في توفير اكثر من ٤٠٠ ألف فرصة عمل دائمة و مؤقتة في قطاعات إنتاجية مختلفة .

٧-قام الصندوق باتخاذ خطوات واسعة نحو تنمية و استدامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء المراكز المختلفة كمركز الدعم التكنولوجي و إقامة الأسواق و المعارض المحلية والدولية التي تساهم في تسويق منتجات المشروعات التابعة له ومساعدة مشروعاته في التغلب علي مشاكل التسويق. كذا إعداد دورات تدريبية في

التسويق بالتعاون مع المنظمات الأجنبية.ولقد اختير الصندوق خلال مؤتمر القمة العاشر لمجموعة الدول الخمسة عشر الذي عقد في القاهرة عام ٢٠٠٠م كحلقة وصل لتدعيم الشراكة في القطاعين العام و الخاص و كأداة للتعاون بين المشروعات .

٨- هناك اقتراحات توصل أليها البحث لزيادة فعالية أداء الصندوق بالنسبة للمشروعات الصغيرة منها :

أ- ضرورة توجة الصندوق بدرجة كبيرة تجاه تشغيل خريجي الجامعات و المعاهد و المدارس الزراعية في مشروعات زراعية للتخفيف من حدة مشكلة البطالة و خاصة و أن قطاع الزراعة يحتل أهمية كبيره للاقتصاد المصري حيث يعتمد عليه أكثر من ٥٠ % من السكان و يسهم بنحو ١٧ % من الناتج المحلي و يعتبر العنصر البشري من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية الزراعية.

ب- يمكن للصندوق أن يوجه شباب الخريجين نحو إقامة مشروعات صغيرة لخدمة صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات و الإنترنت و تعليم الكمبيوتر و البرمجة ن وخاصة و عن هذه الصناعة تعتمد علي العنصر البشري المؤهل إلى حد كبير ولا يتطلب الأمر استثمارات باهظة في الأصول الثابتة . كما تتوافر لمصر الخريجين في هذه العديد التخصصات و التي تزداد أعداده في ظل توسع الدولة في إنشاء الكليات و المعاهد المتخصصة في هذا المجال ، و في ظل إنشا ء عدد من هذه المعاهد في إطار الجامعات الخاصة و التعليم الاهلي. ويمكن توجيه الإنتاج في هذا المجال إلى مجال التصدير و خاصة إنتاج أدوات البرمجة و حزم البرامج الجاهزة ، ولقد وضعت الحكومة المصرية هدفا لتصل الصادرات المصرية في البرمجيات و تكنولوجيا المعلومات الي ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠م.

ج- اتجاه الصندوق إلى أقامه مشروعات متوسطة الحجم مهمتها الأساسية التسويق و دراسة أوضاع السوق المحلية و الأجنبية وتوجيه المنتجين إلى نوعية المنتجات المطلوبة بالمواصفات المحددة ، و بالتالي يستركز مجهود المشروعات الإنتاجية في الإنتاج فقط .

د- توسع الصندوق في توجيه المشروعات التابعة له نحو استخدام الأساليب الحديثة في التسويق من خلال التوسع في التسويق الإلكتروني و إنشاء مواقع لهذه الصناعات علي الإنترنت و خاصة و أن تكلفة إنشاء موقع علي الإنترنت تتراوح ما بين ٣٥٠ : ١٠ آلاف دولار . كما يمكنه أن يستخدم طرق التسويق المباشر من خلال إرسال رسائل بريدية مباشرة إلى العملاء تحمل مواصفات السلعة و تتيح للمستهلك أن يستعلم عن أية مواصفات أخري ،كما يمكنها أن ترسل له بطاقات الشراء في حالة إذا ما قرر الشراء. ولاشك أن هذه الأساليب الحديثة ستفتح الأسواق أمام هذه المشروعات و سيجعل السوق عالمية أمام تلك المشروعات و يؤهلها للتعامل و مواجهة المنافسة في ظل العولمة و التغيرات العالمية السريعة .

ه- توسع الصندوق في توجيه المشروعات التابعة له نحو استخدام الأساليب الحديثة في التسويق من خلال التوسع في التسويق الإلكتروني و إنشاء مواقع لهذه الصناعات علي الإنترنت و خاصة و أن تكلفة إنشاء موقع علي الإنترنت تتراوح ما بين ٣٥٠ : ١٠ آلاف دولار . كما يمكنه أن يستخدم طرق التسويق المباشر من خلال إرسال رسائل بريدية مباشرة إلى العملاء تحمل مواصفات السلعة و تتيح للمستهلك أن يستعلم عن أية مواصفات أخري ،كما يمكنها أن ترسل له بطاقات الشراء في حالة إذا ما قرر الشراء. ولاشك أن هذه

الأساليب الحديثة ستفتح الأسواق أمام هذه المشروعات و سيجعل السوق عالمية أمام تلك المشروعات و يؤهلها للتعامل و مواجهة المنافسة في ظل العولمة و التغيرات العالمية السائدة.

و- التوجه نحو تدبير مصادر تمويل أكثر استمرارية للمشروعات الصغيرة للتغلب علي المشاكل المالية التي تواجهها تلك ا المشروعات من خلال تدعيم الدولة للصندوق و توجيه البنوك إلي تخصيص نسبة من مواردها الي المشروعات الصغيرة علي غرارالمتحقق في كوريا حيث تلتزم البنوك بتخصيص ١٠% من مواردها لإقراض المشروعات الصغيرة ، كما لابد للمؤسسات الحكومية أن تساهم في تمويل هذه المشروعات

ز- من خلال بعض اللقاءات مع المستفيدين من برامج الصندوق الاجتماعي ، وجد أن أهم العراقيل و المشاكل التي تواجههم في تعاملاتهم مع الصندوق ، طول الإجراءات الروتينية و كثرة الضمانات و تعدد الدراسات المطلوبة قبل الموافقة علي المشروع برغم من صغر حجم المشروع . و كذلك طول الفترة التي يتخذها الصندوق حتى يقرر موافقته علي المشروع والإجراءات المتعددة نحو تدبير التمويل اللازم من المؤسسات المالية الوسيطة التي يعمل معها الصندوق . و بعض المستفيدين اشتكوا من ارتفاع سعر الفائدة و التي كانت سببا في تحميل المشروع عبء كبير و خاصة في بدايته . و يمكن للصندوق من خلال برامجه المختلفة دراسة هذه المشكلات و العمل علي معالجتها و المساهمة قدر الإمكان في إتفاقياته مع المؤسسات المالية للتخفيف عن كاهل الشباب ومشروعاتهم الصغيرة و خاصة في البدايات.

ح- يستطيع الصندوق أن يوجه إقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الزراعية و الحرفية في المناطق الريفية البعيدة او المدن الصغيرة بالشكل الذي يساعد علي تخفيف الضغط علي القاهرة و الإسكندرية و المدن الكبري ويقلل بالتالي من الضغط علي المرافق الموجودة بها . ويمكن للصندوق بأجهزته المختلفة أن يلعب دورا كبيرا في تدبير المواقع المناسبة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال تفاهمه مع الجهات الحكومية و مؤسسات التمويل في بناء مناطق مستعمرات صناعية لهذه النوعية من المشروعات علي غرار مشروع (مبارك كول) للمهن الصناعية و الحرفية و التوسع فيها وأن تكون في أماكن بعيدة و نائية عن مركز المدن لتخفيف حدة تلوث البيئة .

ط- في ظل الدور الذي يلعبه الصندوق حاليا و الأعباء الملقاة علي عاتقه ، يقدر علي توجيه المشروعات الصغيرة فيظل دراسات الجدوى إلى المساهمة في تطوير التصنيع و الهيكل الإنتاجي المصري ، فلا يعقل أن يتم استيراد المسامير و المفكات و الأقفال و كثير من المنتجات الحديدية كأدوات النجارة و الحدادة و الأدوات البسيطة التي تستخدم في الصناعات المختلفة فالأفضل أن توجه مشروعات الصندوق إلي انتاج مثل هذه الادوات و الالات وهي لاتحتاج الي تكلفة عالية ، كما ان إستهلاكها للطاقة محدود و لا تسيء الي البيئة و تستوعب في نفس الوقت اعداد كبيرة من العمالة و تخفف من حدة الاستيرا و الضغط علي الجنية المصري و تمد المشروعات الكبيرة باحتياجاتها التي تمكنها من إتمام الكثير من عملياتها.

## المراجع:


١- الخضيري-محسن "العولمة -مقدمة في فكر و إقتصاد و إدارة عصر اللادولة"- مجموعة النيل العربية- ٢٠٠٠م.

٢- Harvard Compating Group, "Sector Assessment Of The Egyptian SoftIndustry" –Cairo – feb. 1999,p.12

٣- Ministry Of Economy And Foreign Trade, "Quarterly Economic Digist - July – September 2000 , volume V, No. 40 – Egypt.

٤- قاسم،مني-"الاصلاح الاقتصادي في مصر-دور البنوك في الخصخصه وأهم التجارب الدولية"-الهيئة العامة للكتاب١٩٩٨ ص٥٥٠ .

٥- كلاين- لورنس-" منظمة التجارة العالمية و الاقتصاد الدولي" -مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ابو ظبي-الطبعة الاولى١٩٩٩م ص١٠ .

٦- بحوت – عبد الهادي"الفرص المتاحة لدول مجلس التعاون في ظل التغيرات المتعددة – العولمة الاقتصادية-و دول مجلس التعاون الخليجي " مؤتمر إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي و العشرين- الاحساء-١٣-١٥ فبراير ٢٠٠١م – جامعة الملك فيصل – كلية العلوم الادارية ص ٢٤٣٠

٧- غرفة تجارة و صناعة البحرين "تأثير العولمة علي قطاع التجارة بدول مجلس التعاون الخليجي " ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل العولمة – الفرص و التحديات – الامارات ٢٠-٢١ إبريل ١٩٩٩م ص ٥٠-٧٠

٨- الخضيري-محسن "العولمة -مقدمة.....٠" ص ٢٢

٩- Harvard Business Review " The Globalization Of market " – 1983.

١٠- Hazel Hend Erson " Beyond Globalization – Shaping A suitable Global Economy " Kumarian Press – First Printing 1999, P 21. John H. Dumning "Globalization , Trade And Foreign Direct Investmen"s Elsevier , 1998- P40

١١- Unido," Small Scale Industry , Monographs On Industral Develoment " – New york , No. 11- 1969- P. 106.

١٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية – رئاسة مجلس الوزراء – التقرير السنوي لعام ١٩٩٩م ص١٣٠

١٣- إسماعيل -محمد محروس،" اقتصاديات الصناعة " دار الجامعات المصرية، ص١٠٥

١٤- قاسم – مني" الاصلاح الاقتصادي....." مرجع سابق ١٩٩٨٠

١٥- الصندوق الاجتماعي للتنمية – رئاسة مجلس الوزراء -التقرير السنوي ٢٠٠٠م.

١٦- الصندوق الاجتماعي للتنمية ١٩٩٩م ..... مرجع سابق

١٧- المرجع السابق ص٣٧

١٨- إسماعيل – محمد محروس، " إقتصاديات الصناعه.....مرجع سابق ص ٧٩ .

١٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الأحصاء "بيانات عام ١٩٩٥-٢٠٠٠م

٢٠- وزارة الاقتصاد و التجارة ، "النشرة الاقتصادية و المالية الشهرية " يناير ٢٠٠١ م ص ٥

٢١- مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية- جامعة القاهرة -"النهوض بصناعة الالكترونيات في مصر في ضوء تجارب عدد من الدول حديثة التصنيع " سلسلة دراسات اقتصادية – العدد ١١- نوفمبر ١٩٩٨م ص٢٢ .

٢٣- القرنشاوي- حاتم "سياسات و خطط تطوير القدرات التنافسية للأقتصاد المصري-حول صناعة البرمجيات" -صندوق النقد العربي -معهد الدراسات الاقتصادية- العدد ٥ -اكتوبر ١٩٩٩م ص٣١٠-٣١١ p. 15 ent

٢٤ Harvard Compating Group , Inc, "Sector Assessment p.15 .

٢٥- Gilbeily, C. Nayar, R. "E.Commerce :Build It and They Come" ,Arabies Trends, July – August 2000, p. 42-46 .

٢٦- العياش- نعمات ، "أداة المنافسة في الاسواق العالمية"- معهد السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي- العدد ٥ ١٩٩٩م - ص١٠٧١ .

٢٧- الشميمري - احمد عبد الرحمن، " التسويق المباشر في دول مجلس التعاون - الفرص و التحديات في دول مجلس التعاون مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي - جامعة الملك فيصل - ١٣-١٥ فبراير ص٥ .

٢٨- الملاح - جلال عبد الفتاح " التجارة الدولية و البيئة في إطار منظومة عالمية و بعض الاعتبارات للدول النامية" دراسات اقتصادية - السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي- محرم ١٤٢١ مايو ٢٠٠٠م المجلد الثاني -العدد الرابع ص٤٧

٢٩- جمعية الاقتصاد السعودية ، " المنشآت التجارية الصغيرة" - إصدارات علمية رقم ٥ - ديسمبر ١٩٩٣م ص٧٣ .

٣٠- - مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية " معجزة شرق آسيا- النمو الاقتصادي و السياسات العامة" تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة - ترجمة عبد الله ناصر السويدي ، شيخه سيف الشامي- الطبعة الأولى ٢٠٠٠م ص٢٢٠ .

- الحداد- عوض بدير ، " نحو استراتيجية متكاملة لإنشاء نظام للتسويق الإلكتروني في المؤسسات الخليجية " مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون - فرص القرن الحادي و العشرين -جامعة الملك فيصل -كلية العلوم الإدارية و التخطيط ١٣-١٥ فبراير ٢٠٠١م ص ٣٤٩ .

٣١- Candian Manufacturers JSBM Journal Of Small Business Management – Vol. 1 – 39 No. 2 April 2001 P. 123-138

٣٢- أمين- عبد الله، حمالة- محمود " انعكاسات العولمة علي اختيار المزيج التسويقي " مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي - فرص القرن الحادي و العشرين - جامعة الملك فيصل - كلية العلوم الإدارية و التخطيط ١٣-١٥ فبراير ٢٠٠١ م ص ٢٨٣-٢٨٤ .